وزارة التعليم العالي – والبحث العلمي

جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

الاستدامة المالية ودورها في الحد من عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي

مقدم الى مجلس قسم المحاسبة وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد

إعداد الطالبتين :

أساور حسين محمود

أسيل جاسم محمد

بأشراف الأستاذ الدكتور

محمد الطائي

2024 م

١٤٤٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

طه(١١٤)

صدق الله العلي العظيم

الإهداء :

اذا كان الاهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء فالاهداء .....

الى من كلله الله بالهيبة والوقار .

الى من علمنا العطاء بدون انتظار

والدنا العزيز

الى من كان دعائها سر نجاحنا وحنانها بلسم جراحنا

الى اغلى الحبايب

امنا الحبيبة

الى كل رفقاء الدراسة . وكل من كان معنا على طريق النجاح والخير

الى جميع أساتذتنا الكرام . ممن لم يتوانوا في مد يد العون لنا

نـهدي إليكم بـحثنـا هذا

الشكر والعرفان :

طُوينا صفحة من التعب بفضل الله وتوفيقه ورعايته، وإننا إذ نتقدم بالشكر لله أولًا، ولأساتذتنا الأفاضل ثانيًا الذين لم يبخلوا علينا بأيّ معلومة طوال مسيرتنا الدراسية، وإلى كلّ من ساعدنا لأُنجاز هذا البحث العلمي الذي وضعت به خلاصة تعبنا ومعرفتنا ليكون بين يديّ أساتذتنا وطلبة العلم، لهذا فإنّ ردّ الفضل لأهله هو أبسط ما يمكن أن نقدّمه في هذا المقام لأقول: شكرًا لكلّ من بذل جهدًا ولو صغيرًا معنا ليخرج هذا البحث إلى النور، كما نقدّم عظيم امتناننا لأباءنا وأمهاتنا فقد كان منهم الدعم والتشجيع والتقدير، وكانوا لنا منارة تنير لنا الطريق المعتمة لنصل إلى ما نريد، وأشكر إخواننا وأخواتنا وزملائنا الذين لم يبخلوا علينّا بأي شيء.

قائمة المحتويات

ت	العناوين	التسلسل
١-	الآية	أ
٢-	**الاهداء**	**ب**
٣-	**الشكر والعرفان**	**ج**
٤-	المبحث الاول : المنهجية العلمية للبحث	٧
٥-	**المقدمة**	٧
٦-	**اهمية البحث : مشكلة البحث : فرضيه البحث**	٨
٧-	**اهداف البحث : حدود البحث : متهيجة البحث**	٩
٨-	**المبحث الثاني : الجانب ألنضري**	**١٠**
٩-	**المطلب الأول : مفهوم الاستدامة المالية**	**١٠-١٥**
١٠-	**المطلب الثاني : الإطار ألنضري لعجز الموازنة**	**١٦-١٧**
١١-	**المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنه**	**١٨**
١٢-	**المطلب الاول : تطور العلاقة بين الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وعجز الموازنة:**	**١٩-٢٢**
١٣-	**المطلب الثاني: تطور العلاقة بين الفجوة الضريبية وعجز الموازنة**	**٢٢-٢٤**
١٤-	**المطلب الثالث :تطور العلاقة بين مؤشر الايرادات النفطية الى الايرادات العامة وعجز الموازنة**	**٢٤-٢٧**
١٥-	**الاستنتاجات**	**٢٨**
١٦-	**التوصيات**	**٢٩**
١٧-	**المصادر**	**٢٩-٣٠**

المستخلص

يهدف البحث الى قياس وتحليل اثر الاستدامة المالية ودورها في الحد من عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) ، وقد تبلورت مشكلة البحث الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل اساسي إذ أن انخفاض أسعار النفط وتذبذب ايراداتها من سنة الى أخرى ادى الى تزايد ملحوظ في معدل الدين العام وعجز الموازنة العامة، لاسيما بعد انخفاض الايرادات النفطية عن النفقات العامة المتزايدة، مما ولد اهتمام كبير بالاستدامة المالية ودورها في الحد من مشكلة عجز الموازنة، واستخدم الجانب التحليلي لأرقام الموازنة ضمن العينة المختارة للتوصل الى النتائج ومعرفة الاسباب وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها: ان الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي ضعيفة وعرضة للصدمات الخارجية نتيجة ارتباط الاقتصاد العراقي بالإيرادات النفطية،

المبحث الأول : المنهجية العلمية للبحث

المقدمة

أصبحت الاستدامة المالية (Fiscalsustainability) واحدة من اكثر المفاهيم الحديثة والمتجددة اثارة للجدل ، لكونها تعبر عن التحديات المستقبلية التي قد تواجهها السياسة المالية للدولة نتيجة لزيادة مستويات العجز المالي في الموازنة العامة والناشئ عن الزيادة المفرطة في النفقات العامة، وهذا يعني تدهور الوضع المالي وزيادة الدين العام، وتفاقم العبء المالي الذي ستتحمله الاجيال القادمة وبشكل يحد من مستويات رفاهيتها ورفاهية مجتمعاتها وهو ما يستوجب على الدولة استخدام سياستها المالية للتدخل في الأنشطة الاقتصادية، والتأثير على مؤشرات الاستدامة المالية ومحددات التوازن في الموازنة العامة لما تمتلكه من ،ادوات ووسائل متعددة ومهمة في تحقيق الاستدامة المالية والتغلب على المشكلات التي تقف عائق إمام الاستقرار الاقتصادي قسم البحث إلى أربعه مباحث اختص المبحث الأول بالمنهجية فيما كان المبحث الثاني مبحثاً تضريا قسم إلى مطلبين القسم الأول بالاستدامة المالية والقسم الثاني الإطار ألنضري لعجز الموازنة العامة المبحث الثالث تناول الجانب التطبيقي للدراسة فيما كان المبحث الأخير منها تناول التوصيات والاستنتاجات

اهمية البحث:

تنبثق اهمية البحث من خلال المعالجة والحد من اهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي وهى مشكلة تزايد عجز الموازنة العامة، نتيجة لسوء الظروف السياسية والمالية والاقتصادية التي القت بظلالها على واقع الاقتصاد العراقي مما جعله يعاني من ازمات مالية مزمنة بسبب طبيعة اقتصاده الريعية .

مشكلة البحث:

يحاول البحث إيجاد المبررات والتفسيرات للتساؤلات الاتية :-

١- استخدام الدين العام لتغطية النفقات الجارية وليس النفقات الاستثمارية له اثار اقتصاديه سلبيه على الوضع الاقتصادي في العراق
٢- الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل اساسي ، ادى الى تزايد ملحوظ في الدين العام وعجز الموازنة العامة،

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الآتية (يمكن ان تساهم الاستدامة المالية بدور كبير في الحد من عجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

اهداف البحث يهدف البحث الى ما يلي:-

١- تحليل العلاقة بين بعض مؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠) .

٢- بيان قدرة الحكومة العراقية على تحقيق الاستدامة المالية.

حدود البحث تتضمن حدود البحث الى الاتي :-

١- الحدود الزمانية تتضمن الحدود الزمانية للبحث المدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠).

٢- الحدود المكانية : يتضمن الحدود المكانية للبحث دراسة مؤشرات الاقتصاد العراقي

منهج البحث

استخدمه الباحثتان في الجانب النظري المنطق الاستقرائي لعرض الجوانب النظرية فيها واستخدم الجانب التحليلي في الجانب التطبيقي للوصول الى التاريخ والبيانات الفرضية

المبحث الثاني / الجانب النظري

الإطار النظري لمفهوم الاستدامة المالية وعجز الموازنة

المطلب الاول: مفهوم الاستدامة المالية: شهدت السنوات الاخيرة اهتماما متزايداً بمسألة الاستدامة المالية من قبل الباحثين والمؤسسات المالية الدولية ومراكز الدراسات والبحوث هذا المصطلح في المعنى العام يشير للقدرة على خدمة الدين العام في الآجلين المتوسط والطويل دون حدوث أزمات مالية او ضغوط شديدة على الأوضاع المالية العامة مثل الاضطرار الى تخفيض الانفاق العام بنسبة كبيرة أو توقف الإنفاق العام على بعض الانشطة الحكومية، ففي هذا السياق توضح التجارب الدولية أن زيادة مستويات الدين العام على نحو يفوق قدرة الحكومة على خدمته يؤدي الى ان تصبح المالية العامة غير مستدامة [١] ، كما ان للاستدامة المالية مفاهيم متعددة بعضها استند الى ربط تعريف الاستدامة المالية بالتوازن الزمني للمالية العامة [٢]وهذا يعني ان اي عجز في الموازنة، يفضل ان يتم تغطيته في المستقبل بواسطة الايرادات المستقبلية، فضلا عن ذلك ترتبط الاستدامة بقدرة الحكومة على الوفاء لديونها مستحقة الدفع بشكل مستمر دون التعرض الى خطر الافلاس، وربط مفهوم اخر الاستدامة المالية بقدرة الحكومة على تغير سياستها المالية مع الاستمرار في مقدرتها على الوفاء بالديون، وبهذا المفهوم يصبح تحليل الاستدامة المالية اكثر اتساعا، إذ يمكن مناقشة انواع وعواقب التعديلات على السياسة المالية والنقدية والتي يكون هناك حاجة لها لتجنب عدم المقدرة على الوفاء بالديون وعلى نطاق اوسع فان تحليل الاستدامة المالية في بعض الاحيان تشتمل على نقاشات حول السياسات النموذجية والمثالية [٣]، ويمكن تعريف الاستدامة المالية على أنها الحالة التي يمكن للدولة أن تستمر فيها في سياسات الإنفاق والدخل لفترة طويلة دون التقليل من ملاءتها المالية ، أو مواجهة مخاطر الإفلاس أو الفشل في الوفاء بالتزاماتها المالية

---

[1](الوصال ، ٢٠١٦ : ٤)
[٢](البغدادي ، ٢٠٠٩ : ٤٠٨)
[٣](قباجة ، ٢٠١٢ : ٥)

المستقبلية. [1]، كما تعرف الاستدامة المالية بأنها "القدرة على الحفاظ على القدرة المالية بمرور الوقت من أجل الحفاظ على الخدمات أو توسيعها " [2] وكذلك قد عرفت الاستدامة المالية (بانها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحقوق الاجيال القادمة) [3]ومن خلال ما تم عرضه من المفاهيم المتعددة يمكن للباحث ان يوضح مفهوم الاستدامة المالية على انها هي القدرة على تحقيق ايرادات كافية لتغطية عجز الموازنة، فضلا عن قدرة الحكومة على الوفاء لديونها المتراكمة والتزاماته بشكل مستمر دون ان تتعرض لخطر الافلاس من خلال الفائض المستقبلي خلال مدة زمنية طويلة الأمد. [4]

[1](آل طعمة والشمري ٢٠١٨ : ٣٨٨)
[2] (Fleische ٢٠١٧:٢،)
[3] (ابراهيم ، ٢٠٢٠ :١٩)
[4] (موعوش ، ٢٠٢٠ :٨)

ثانيا: خصائص الاستدامة المالية: يمكن الإشارة الى خصائص الاستدامة المالية وكالاتي :

١- تنويع الدخل : تشير هذه الخاصية إلى عدد الخيارات المختلفة التي يجب على المنظمة كسبها أو جمع الأموال لأجلها، إذ يعد الاعتماد على قناة دخل واحدة أمرا خطيرا على المؤسسات المالية وعليها التصدّي لذلك عبر تأمين الاستقرار المالي لها عن طريق إنشاء قاعدة كبيرة للمانحين واستخدام وسائل أخرى لجمع الموارد المالية.

٢- التخطيط الاستراتيجي والمالي: الأمر المهم الذي يجب التأكد منه عند إدارة منظمة غير ربحية هو الحصول على مصدر لجمع الموارد النقدية التي ليس لها أي قيود بمعنى آخر، يجب أن يكون لديك بعض الدخل الذي يمكنك استخدامه لتحقيق أيّ من أهدافك وعادةً ما يتم تقديم التبرعات لسبب معين أو مشروع معين بحيث لا يكون لديك الكثير من المرونة فيما يتعلق باستخدامه للإدارة التنظيمية ونعني بها التكاليف العامة مثل الإيجار وفواتير الكهرباء وما إلى ذلك فقد تُضطر إلى أن تدفع من جيبك لذلك تأكّد من أنّ لديك المبلغ المطلوب .

3- الإدارة السليمة والمالية: لدى المنظمات غير الربحية أصحاب مصلحة رئيسيين، أي الأشخاص المهتمين بعملها أو المتأثرين بها، ويشمل ذلك المحسنين والمتطوعين والموظفين وغيرهم، وان بناء علاقة إيجابية معهم يساعد في تحقيق موقف قوي وضمان مستقبل آمن للمؤسسة، إذ لا تحصل على الدعم المالي من هذه المنظمات فحسب، بل من المحتمل أيضا أن تساعدك على المدى الطويل أو أثناء الأزمة التي قد تواجهها في المستقبل .

4- توليد الدخل الخاص :على الرغم من أن التبرعات ضرورية، فإن الاستدامة المالية الكاملة تعنى أنه يمكنك الاعتماد على قدرة منظمتك إذا دعت الحاجة، ويجب عليك لتحقيق ذلك تخصيص أموال إضافية أو الاحتفاظ ببعض الاحتياطيات النقدية التي ستساعدك خلال الأيام الحرجة، لذلك يجب أن يكون لديك موارد لمواصلة التشغيل السلس حتى خلال الأوقات الغير طبيعية.

ثالثا : مؤشرات الاستدامة المالية :

للاستدامة المالية العديد من المؤشرات والتي يمكن اجمالها بالاتي:

1- مؤشر نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي: هذا المؤشر يعد من اكثر المؤشرات الارشادية التي تستخدمها الدول لقياس درجة مديونيتها لتقييم مستوى الدين العام بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرتها على سداد الديون، وهذا المؤشر يعد من المؤشرات الاستقرار الاقتصادي فيما يتعلق بالدين العام والتي من خلاله يتم قياس الاستدامة المالية، وان هذه النسبة، نسبة الدين العام الى (GDP)[١]، تختلف من دولة الى دولة اخرى وحسب المقومات المتوفرة في كل دولة وفي بعض البلدان العربية القانون لا يسمح ان تتجاوز لأكثر من (٤٠%) بينما في دول الاتحاد الاوربي يجب الا تتجاوز (٦٠%)، وفقا لاتفاقية ماستريخت، وبحسب مؤشر نسبة الدين العام الى (GDP)، وتكون الحالة المالية لأي للدولة غير مستدامة في الحالات التالية [٢]

الحالة الاولى : إذا زادت معدل الدين العام الى (GDP) عن معدلاتها التاريخية أو عن المعايير المعتمدة

الحالة الثانية : إذا كان من الضروري الحفاظ على نسبة ثابتة للدين العام الى (GDP)، فإن السياسة المالية الحالية بحاجة إلى التغيير.

الحالة الثالثة: إذا انخفضت معدل الدين العام الى (GDP) عن معدلاتها التاريخية، أو إذا استقرت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي دون تغيير السياسة المالية الحالية، فإن السياسة المالية

[١] الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال سنة. وهو يشمل الدخل والربح من الشركات الاجنبية في الدولة، في حين أنه لا يشمل الناتج المالي للأشخاص والشركات الغير مقيمين في الدولة

[٢] (فن ٢٠١٨ :٩٤)

2- مؤشر الفجوة الضريبية : يعد هذا المؤشر من المؤشرات الحيوية لمعرفة القدرة الضريبية، إذ يستخدم لتحديد نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي الضرورية لتثبيت واستقرار نسبة الدين العام الى (GDP) بالأمد المتوسط، ومقارنتها بنسبة الضرائب الفعلية الى (GDP)، إذ بالإمكان تحديد نسبة الضرائب ومعدل نموها التي يمكن ان تثبت نسبة الدين العام الى (GDP) في ظل الانفاق .المخطط. (الوصال، فرجاني ٢٠١٧ (٨٣)، ويتم حساب مؤشر الفجوة الضريبية بمقارنة نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي ووفق الصيغة الاتية :- (الشباني، ٢٠٢١: ٢٥) مؤشر

$$\text{الفجوة الضريبية} = \left(\frac{E}{GDP}\right) - \left(\frac{B}{GDP}\right)$$

إذا ان (E) النفقات العامة خلال السنة و (B) الايرادات الضريبية و (GDP) الناتج المحلي الاجمالي خلال السنة. وفي الغالب يلاحظ ان نسبة الضرائب الفعلية التي يتم الحصول عليها سنويا لا تكفي لتمويل اعباء الانفاق العام، الأمر الذي يدفع الدولة للبحث عن مصادر اخرى للإيرادات، وان هذا المؤشر لا يعد شرطا كافيًا للحكم على المراقبة وتحليل تطور الإيرادات الضريبية باعتبارها احد المصادر الرئيسة لتمويل الإيرادات العامة وعناصرها المهمة فى تمويل أعباء انشطة الحكومة وأحد العناصر الرئيسة في تنفيذ السياسات المالية العامة للدولة [١]

3- مؤشر العجز الاولي : ان عجز الموازنة الأولى يختلف عن عجز الموازنة التقليدي، إذ يستثني من ذلك مدفوعات الفائدة من قائمة النفقات العامة، وتستبعد ايضا مدفوعات الفائدة المحصلة من هيكل الإيرادات العامة، إذ يعطي هذا المؤشر دليلاً على مدى القيود المفروضة على اتخاذ قرارات الموازنة العامة، نتيجة زيادة عبء الدين العام الحكومي. [٢]، ويعتمد حساب مؤشر العجز الاولي على تحليل هيكل الانفاق العام والايرادات العامة لمعرفة نسبة العجز في

[١] (قروف والعمراوي، ٢٠٢٠ : ١١٤)
[٢] الحاوري ، ٢٠١٥: ٢٨٢

الموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة من دون مدفوعات الفائدة والايرادات العامة من دون الفائدة المحصلة . [1]

4- مؤشرات أخرى : يمكن بناء مؤشرات اضافية تتلاءم مع حالة الدولة قيد الدراسة مثل مؤشر نسبة الايرادات النفطية خاصة في البلدان الريعية التي تعتمد على النفط الى الايرادات العامة، وهناك مؤشر اخر هو مؤشر تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة .... الخ. [2]

[1] ابو شرار ٢٠٠٧ : ٥٢٧
[2] محمد و عزيز ، ٢٠١٩ : ١٠٤

المطلب الثاني: الإطار النظري لعجز الموازنة العامة

اولا مفهوم عجز الموازنة العامة : ينبثق مفهوم عجز الموازنة من خلال مفهوم الموازنة العامة وينصرف الى المقدار الذي تزيد به النفقات الحكومية على الايرادات الحكومية [١]إذ يعد عجز الموازنة العامة للدولة من المفاهيم المألوفة في قياس الحالة المالية في الاقتصاد، إذ انه يعبر عن حقيقة المركز المالي لاقتصاد الدولة، وفي هذا المجال تعددت المفاهيم والآراء عن عجز الموازنة العامة، وبصورة عامة يعرف العجز بانه الانفاق الحكومي مطروحا من الايرادات الحكومية. [٢]ويعرف كذلك بانه الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة اقل من النفقات العامة (وهي سمة تكاد تكون معروفة من قبل معظم الدول متقدمة أو نامية)، وقد يكون هذا العجز مقصوداً نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون العجز غير مقصوداً نظراً لضعف الحكومة في تحصيلها لبعض إيراداتها، وهذا ما يعرف بسياسة عجز الموازنة العامة [٣]. كما ويعرف أيضا هو زيادة الانفاق العام للدولة على الايرادات العامة للدولة [٤]ومن خلال ما تم عرضه من مفاهيم متعددة يمكن للباحث أن يوضح مفهوم عجز الموازنة العامة بانه مقدار ما تقوم بأنفاقه لحكومة من ايرادات في كل سنة بما يفوق الايرادات التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة كالضرائب ورسوم وغيرها من اجل تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها .

---

[١](مجيد ، ٢٠١٦ :٧)،
[٢](الموسوي ٢٠١٥ :١١١)
[٣](عبد الرحيم ٢٠١٨ :٦٨)
[٤] (Hyman ، ١٩٩٧ : ٧١٣)

ثانيا: اشكال عجز الموازنة

هناك عدد من اشكال العجز في الموازنة العامة و كما يلي:

١- العجز الهيكلي: ينتج هذا العجز عن الاختلال الهيكلي للاقتصاد، ويظهر بشكل عجوز مالية ضخمة متتالية لا يمكن إصلاحها بالحلول التي تتبناها الحكومة والخلل الهيكلي للاقتصاد ناتج بسبب ظروف تكون غير مواتية، ويعد من أخطر أنواع العجز [١]

2- العجز الدوري (المؤقت) : هو العجز الذي يحدث نتيجة التراجع في مستوى النشاط الاقتصادي أي هو العجز الذي يحدث في اوقات الركود الاقتصادي [٢]

٣- العجز المقصود (المنظم :) : هذا النوع من العجز ظهر في افكار وتحليلات ، وما كتبه عن التشغيل التام، والغاية من هذا العجز هي معالجة مشكلات المجتمع، وتتلخص هذه الافكار في أنه من الضروري على الدولة عند تعرض الاقتصاد الوطني الى ازمة كساد نتيجة لتدهور حجم الطلب الكلي وتراجع مؤشر القوة الشرائية للسلع والخدمات أن تلجأ الى بعض أدوات السياسة المالية التي تسمح بتنشيط الاقتصاد [٣]

٤- العجز الدائم : يعبر هذا النوع من العجز عن الحالة التي تكون بها النفقات العامة متزايدة إذا ما تم المقارنة مع الايرادات العامة التي تكون متناقصة مما يؤدي الى حدوث العجز الدائم في الموازنة العامة، وعندها يتم لجوء الحكومة الى استخدام الاصدار النقدي الجديد لمعالجة هذا العجز، وقد يؤدي التمويل بالعجز الى حدوث توسع بالدين العام الداخلي، والى زيادة حجم السيولة في الاقتصاد وبالتالي حدوث زيادة حجم التضخم[٤].

٥- العجز المتراكم: تبين نظرية العجز التراكمي أن العجز في الموازنة العامة خلال اوقات الأزمات أمر طبيعى ، عند زيادة الانفاق العامة وتخفيض الضرائب سوف يحدث عجز الموازنة العامة، ولا يكون هنالك تخوف من تراكم عجز الموازنة عام بعد عام، لأنه عندما ينتعش الاقتصاد تزداد الإيرادات الضريبية، ومن ثم من خلال الفائض الضريبي يمكن للحكومة ان تغطي العجز من السنوات السابقة[٥].

---

[١] (خلافي، ١٨: ٢٠١٥-١٩)
[٢] ٢٥١ :٢٠١٤Arnold.
[3](المعارك، وشفيق، ٢٦٠ : ٢٠٠٣)
[٤] (الفهداوي، ١٥ : ٢٠٢٠)
[٥](شلبي، ١٩٧٩: ٢١٦)

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين بعض مؤشرات الاستدامة المالية و عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

يتطرق هذا المبحث الى تحليل العلاقة بين بعض مؤشرات الاستدامة المالية (مؤشر الدين العام GDP و مؤشر الفجوة الضريبية ومؤشر نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة ومؤشر الانفاق العام الى الايرادات العامة) وعجز الموازنة، إذ ان المؤشرات التي تم ذكرها هي الاكثر فاعلية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث لمعرفة مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية ودورها في الحد من عجز الموازنة، إذ تختلف العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة حسب النظرية الاقتصادية، وسيتم تحليل العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) لبيان مدى التطابق والاختلاف مع النظرية الاقتصادية

المطلب الاول : تطور العلاقة بين الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وعجز الموازنة:

ان طريقة تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة مهمة في تحديد تأثير العجز على الاقتصاد القومي للدولة ، فقد تقوم الدولة بشمول الموازنة العامة بعجز من خلال الدين العام (الداخلي والخارجي) عندما يكون الدين من الخارج سيتحول جزءاً من الدين الى الخارج، لكي تسدد اعباء الدين [1]إذ سيتحول جزء من الناتج الحقيقي الى الخارج، وهذا قد يتسبب في تحمل الاجيال الحالية والاجيال القادمة اعباء اكبر نتيجة لزيادة الدين العام [2]، إذ ان زياد حجم الدين العام يؤثر على عجز الموازنة العامة. ومن خلال بيانات الجدول (١) سوف يتم عمل مقارنة بين كل من مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (كمؤشر من مؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) وكما يلي:-

جدول (١)

تطور العلاقة بين الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وعجز الموازنة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) بالأسعار الثابتة (٢٠١٢=١٠٠) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الدين العام	معدل التغير	نسبة اجمالي الدين	عجز الموازنة	معدل التغير السنوي	عجز الموازنة
200	137190154	208322164	—	151.85	26357677	0	19.21
200	175391215	159749361	(23.32)	91.08	18805259	(28.65)	10.72
200	156100579	108268052	(32.23)	69.36	21804228	15.95	13.97
200	195305434	73525041	(32.09)	37.65	25931352	18.93	13.28
200	149820747	70070641	(4.70)	46.77	3030193	(88.31)	2.02
201	181482572	72539794	3.52	39.97	49298	(98.37)	0.03
201	230463529	63926712	(11.87)	27.74	31866092	64539.8	13.83
201	254225491	58083553	(9.14)	22.85	14677649	(53.94)	5.77
201	267175321	52894382	(8.93)	19.80	(5234532)	(135.66)	(1.96)
201	262138440	58952641	11.45	22.49	(6698330)	27.96	(2.56)
201	187193242	81520011	38.28	43.55	(3795445)	(43.34)	(2.03)
201	189168244	95674539	17.36	50.58	(12159622	220.37	(6.43)
201	212527047	115850658	21.09	54.51	1769736	(114.55)	0.83
201	256847062	86388441	(25.43)	33.63	24543118	1286.82	9.56
201	265918535	128143905	48.33	48.19	(3977539)	(116.21)	(1.50)
202	187169798	179744352	40.27	96.03	(12130653	204.98	(6.48)

[1](فوائد واقساط الدين)،

[2](منصور، ١٩٩٩ :٥٣٨)

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على -: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية ، للسنوات (٢٠٢٠-٢٠٠٥) | وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، جداول الموازنة

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (١) ان الاعوام (٢٠٠٥-٢٠١٣) شهدت انخفاضاً في حجم العام، اما الموازنة العامة فلم تشهد عجز خلال هذه المدة وانما شهدت فائضاً، نتيجة لتحرر العراق من القيود المفروضة ورفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض عليه قبل عام ٢٠٠٣ ، استقرار الاوضاع الاقتصادية فضلا عن التزام العراق بتسديد اقساط اصل القروض والفوائد المترتبة عليها في وقتها المحدد، نتيجة زيادة الصادرات النفطية، واعفاء بعض الدول ،مديونيتها، فضلا عنما قامت به اتفاقية نادي باريس التي خفضت بموجبها الى (٨٠%) من نسبة الديون الخارجية التي كانت مفروضة على العراق، وبذلك تعد من الأسباب الرئيسية في تخفيض المديونية الخارجية للعراق، إذ بلغ حجم الدين العام بالأسعار الثابتة (٢٠٨٣٢٢١٦٤ مليون ديناراً، وبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (١٥١.٨٥) عام ٢٠٠٥ ، في حين شهدت الموازنة العامة في هذا العام فائضاً بلغ حجمه بالأسعار الثابتة (٢٦٣٥٧٦٧٧) مليون ديناراً، وبلغت نسبته الى الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (١٩.٢١%) عام ٢٠٠٥ ، واستمر الدين العام بالانخفاض وحصول فائض في الموازنة العامة حتى عام ٢٠١٠، إذ شهد الدين العام حجم الدين العام زيادة فبلغ (٧٢٥٣٩٧٩٤) مليون ديناراً، بمعدل تغير سنوي (٣.٥٢%) ، بينما شهد فائض الموازنة العامة انخفاض فبلغ حجمه (٤٩٢٩٨) مليون ديناراً، بمعدل تغير سنوي بالسالب (٩٨.٣٧%)، نتيجة انعكاس الازمة العالمية وانخفاض الايرادات النفطية وسرعان ما عاوده حجم الدين العام بالانخفاض خلال الاعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ فقد شهد معدلات تغير سنوي سالبة (١١.٨٧ و ٩.١٤% و٨.٩٣%) على التوالي، في حين ان فائض الموازنة العامة فقد شهد معدل تغير سنوي كبير جدا بلغ (٦٤٥٣٩.٨٩) عام ٢٠١١ ، الا انه في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ شهدت معدلات تغير سنوي بالسالب %(٥٣.٩٤ و ١٣٥.٦٦ على التوالي، إذ شهدت الموازنة العامة للدولة عجز بلغ حجمه (٥٢٣٤٥٣٢) مليون ديناراً عام ٢٠١٣ ، نتيجة زيادة رواتب الموظفين بشكل كبير مما ادى الى زيادة الانفاق العام والاعوام (٢٠١٤-٢٠٢٠) شهدت زيادة في حجم الدين العام وارتفاع في عجز الموازنة العامة للدولة، ويعزى ذلك الى الركود العميق للاقتصاد العراقي ابتداء من سنة ٢٠١٤ خصوصاً في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط والتقلبات المستمرة لتلك الأسعار، فضلا عن الاحداث الامنية والحرب على الارهاب التي شهدها العراق خلال تلك المدة مما أدت الى زيادة النفقات العسكرية بشكل كبير، فارتفع حجم الدين العام فبلغ بالأسعار الثابتة (٩٥٦٧٤٥٣٩) مليون ديناراً عام ٢٠١٦ بمعدل تغير سنوي ،(٢١.٠٩%) ، وبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (٥٠.٥٨) ، في حين شهدت الموازنة العامة عجزاً

بلغ حجمه بالأسعار الثابتة (١٢١٥٩٦٢٢) مليون ديناراً، بمعدل تغير سنوي (٢٢٠.٣٧) ، وقدرت نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بالسالب (٦.٤٣%) ، ولكن عام ٢٠١٧ شهد الدين العام زيادة، إذ بلغ حجمه (١١٥٨٥٠٦٥٨) مليون ديناراً، بمعدل تغير سنوي (٢١.٠٩) ، وارتفعت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٥٤.٥١%) ، في حين شهدت الموازنة العامة فائض بلغ حجمه (١٧٦٩٧٣٦) مليون ديناراً بمعدل تغير سنوي بالسالب (١١٤.٥٥%) ، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية، ويعزى سبب زيادة الدين العام لتمويل الانفاق الاستثماري لتمويل المشاريع العائد لقطاع الكهرباء والماء والخدمات الاخرى التي دمرها الارهاب فضلا عن نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة نتيجة تحسن اسعار النفط العالمية، وهذا ما ادى الى انخفض حجم الدين العام ليبلغ (٨٦٣٨٨٤٤١) مليون ديناراً بمعدل تغير سنوي بالسالب (٢٥.٤٣%) ، وانخفضت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٣٣.٦٣%) ، وشهدت الموازنة العامة ٢٠١٨ ، فائض بلغ (٢٤٥٤٣١١٨) مليون ديناراً ، وبمعدل تغير سنوي (١٢٨٦.٨٢%) ، وارتفعت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٩.٥٦%). اما عامي (٢٠١٩-٢٠٢٠) فقد شهدت ارتفاع في حجم الدين العام فبلغ (١٢٨١٤٣٩٠٥ و ١٧٩٧٤٤٣٥٢ مليون ديناراً، بمعدل تغير سنوي (٤٨.٣٣ و ٤٠.٢٧%) وارتفعت نسبته الى الناتج لتبلغ ٤٨.١٩ و٩٦.٠٣% على التوالي، فيما شهدت الموازنة العامة في هذين العامين عجزا ماليا بلغ حجمه بالأسعار الثابتة (٣٩٧٧٥٣٩ و ١٢١٣٠٦٥٣) مليون ديناراً على التوالي، بمعدلات تغير سنوي بالسالب (١١٦.٢١) عام ٢٠١٩ وبلغ معدل التغير السنوي (٢٠٤.٩٨) عام ٢٠٢٠ ، في حين بلغت نسبة العجز الى الناتج بالسالب (١.٥٠ و ٦.٤٨%) على التوالي، وكما موضح في الاشكل (١) ادناه :

شكل (١)

تطور العلاقة أجمالي الدين العام وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

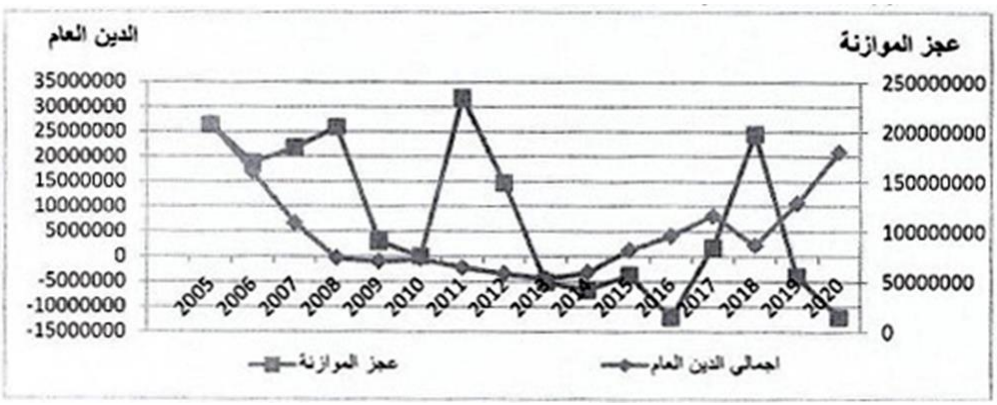

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

المطلب الثاني: تطور العلاقة بين الفجوة الضريبية وعجز الموازنة:

يمكن من خلال بيانات الجدول (٢) عمل مقارنة بين كل من مؤشر الفجوة الضريبية (كمؤشر من مؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ وكما يلي :-

عجز الموازنة الى GDP	معدل التغير السنوي	عجز الموازنة	حجم الفجوة الضريبية	نسبة الضرائب الى GDP	نسبة الانفاق الى GDP	ايرادات ضريبية	الانفاق العام	الناتج المحلي الاجمالي	السنة
19.21	------	26357677	35.51	0.36	35.87	495282	49207416	137190154	2005
10.72	(28.65)	18805259	40.26	0.34	40.60	591229	71204916	175391215	2006
13.97	15.95	21804228	34.23	0.79	35.02	1228336	54665591	156100579	2007
13.28	18.93	25931352	37.33	0.50	37.83	985837	73884795	195305434	2008
2.02	(88.31)	3030193	38.01	2.23	40.24	3334809	60283286	149820747	2009
0.03	(98.37)	49298	42.43	0.84	43.28	1532438	78537738	181482572	2010
13.83	64539.89	31866092	35.47	0.77	36.24	1783593	83518205	230463529	2011
5.77	(53.94)	14677649	40.32	1.04	41.36	2633357	105139575	254225491	2012
(1.96)	(135.66)	(5234532)	42.47	1.08	43.54	2876856	116335504	267175321	2013
(2.56)	27.96	(6698330)	41.41	0.72	42.12	1885127	110425321	262138440	2014
(2.03)	(43.34)	(3795445)	35.09	1.08	36.17	2015010	67709149	187193242	2015
(6.43)	220.37	(12159622)	32.02	2.04	34.06	3861890	64425972	189168244	2016
0.83	(114.55)	1769736	31.09	2.96	34.06	6298272	72377872	212527047	2017
9.56	1286.82	24543118	27.86	2.21	30.07	5686211	77242778	256847062	2018
(1.50)	(116.21)	(3977539)	38.70	1.51	40.20	4014531	106912462	265918535	2019
(6.48)	204.98	(12130653)	35.75	2.52	38.28	4718189	71640718	187169798	2020

جدول (٢) تطور العلاقة بين الفجوة الضريبية وعجز الموازنة
في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) بالأسعار الثابتة (٢٠١٢=١٠٠)مليون دينار

المصدر من اعداد الباحثتين بالاعتماد على:-

- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية**
- **وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية ، جداول الموازنة**
- **الإيرادات الضريبية من الهيئة العامة للضرائب قسم التخطيط**
- **القيم بين قوسين سالبة**

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (٢) ان الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠) يعاني من فجوة ضريبية كبيرة، إذ ان نسبة الايرادات الضريبية الفعلية المتحققة سنويا لا تغطي النفقات العامة، إذ ان حجم الفجوة الضريبية بلغت (٣٥.٥١) عام ٢٠٠٥ ، وشهدت الموازنة العامة فائضاً بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (١٩.٢١%) ، وفي الاعوام التي تلت عام ٢٠٠٥ ارتفع حجم الفجوة الضريبية ففي عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠) بلغ (٣٨.٠١ و ٤٢.٤٣% على التوالي بينما انخفض فائض الموازنة العامة فبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٢.٠٢ و ٠.٠٣%) على التوالي، اما عام ٢٠١٣ ارتفع حجم الفجوة الضريبية فبلغ (٤٢.٤٧%) فشهدت الموازنة العامة عجز بلغ نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (١.٩٦%) ويعزى سبب ذلك الى الزيادة الكبير النفقات العامة إذ بلغت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٤٣.٥٤%) وانخفاض الإيرادات الضريبية مقارنةً بالنفقات العامة فبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٠.٨٤%) ، كما يعزى السبب الى الخلل والضعف في الجهاز الضريبي وضعف القوانين والاجراءات المتبعة في تحصيل الضرائب، فضلا عن ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية التي شهدت زيادة كبيرة خلال هذا العام في تمويل النفقات العامة. اما خلال الاعوام (٢٠١٤-٢٠٢٠) شهدت نسبة الفجوة الضريبية تذبذبا ملحوظاً وانخفاض حجمها الى (٢٧.٨٦) عام ٢٠١٨ ، فشهدت الموازنة العامة فائض بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٩.٥٦%) ، ولكن في عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ارتفع حجم الفجوة الضريبية فبلغ (٣٨.٧% و٣٥.٧٥% على التوالي اما الموازنة العامة شهدت عجز بلغ نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (١.٥ و ٦.٤٨%) والشكل (٢) تطور العلاقة الفجوة الضريبية وعجز الموازنة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

والشكل (٢) تطور العلاقة بين الفجوة الضريبية وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

المطلب الثالث

تطور العلاقة بين مؤشر الايرادات النفطية الى الايرادات العامة وعجز الموازنة

يمكن من خلال بيانات الجدول (٣) عمل مقارنة بين كل من مؤشر الايرادات النفطية الى الايرادات العامة كمؤشر من مؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) وكما يلي :-

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق العام	ايرادات ضريبية	نسبة الانفاق الى GDP	نسبة الضرائب الى GDP	حجم الفجوة الضريبية	عجز الموازنة	معدل التغير السنوي	عجز الموازنة الى GDP
2005	137190154	49207416	495282	35.87	0.36	35.51	26357677	------	19.21
2006	175391215	71204916	591229	40.60	0.34	40.26	18805259	(28.65)	10.72
2007	156100579	54665591	1228336	35.02	0.79	34.23	21804228	15.95	13.97
2008	195305434	73884795	985837	37.83	0.50	37.33	25931352	18.93	13.28
2009	149820747	60283286	3334809	40.24	2.23	38.01	3030193	(88.31)	2.02
2010	181482572	78537738	1532438	43.28	0.84	42.43	49298	(98.37)	0.03
2011	230463529	83518205	1783593	36.24	0.77	35.47	31866092	64539.89	13.83
2012	254225491	105139575	2633357	41.36	1.04	40.32	14677649	(53.94)	5.77
2013	267175321	116335504	2876856	43.54	1.08	42.47	(5234532)	(135.66)	(1.96)
2014	262138440	110425321	1885127	42.12	0.72	41.41	(6698330)	27.96	(2.56)
2015	187193242	67709149	2015010	36.17	1.08	35.09	(3795445)	(43.34)	(2.03)
2016	189168244	64425972	3861890	34.06	2.04	32.02	(12159622)	220.37	(6.43)
2017	212527047	72377872	6298272	34.06	2.96	31.09	1769736	(114.55)	0.83
2018	256847062	77242778	5686211	30.07	2.21	27.86	24543118	1286.82	9.56
2019	265918535	106912462	4014531	40.20	1.51	38.70	(3977539)	(116.21)	(1.50)
2020	187169798	71640718	4718189	38.28	2.52	35.75	(12130653)	204.98	(6.48)

جدول (٣) تطور العلاقة بين نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة وعجز الموازنة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) بالأسعار الثابتة ٢٠١٢=١٠٠

لمصدر من اعداد الباحثتين بالاعتماد على :-

- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية**
- **وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة**
- **القيم بين قوسين سالبة**

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (٣) ان نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة كبيرة جدا، فبلغ متوسط نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة (٩٠.٧٧%) في العراق خلال مدة البحث (٢٠٢٠-٢٠٠٥)، فعندما تنخفض الايرادات النفطية فان عجز الموازنة يزداد وبالعكس عندما تزداد نسبة الايرادات النفطية ينخفض عجز الموازنة، إذ يلاحظ ان نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة بلغت (٩٧.٤٧% عام ٢٠٠٥ ، فشهدت الموازنة العامة فائض بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (١٩.٢١%) ، اما في عام ٢٠٠٩ انخفضت الايرادات النفطية بالنسبة الى الايرادات العامة بلغت (٨٨.٥٢%)، بينما الفائض في الموازنة العامة انخفض بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي فبلغ (٢.٠٢%)، نتيجة الازمة العالمية التي تسببت بانخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، وفي الاعوام التي تلت عام ٢٠٠٩ تحسنت اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، مما ادى الى ارتفاع مساهمة نسبة ايرادات النفط في الايرادات العامة فبلغت (٩٧.٣١) عام ٢٠١٢ ، اما الفائض في الموازنة العامة فقد ارتفعت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي الى (٥.٧٧%) ، ولكن بالرغم من ارتفاع نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة عام ٢٠١٣ إذ بلغت (٩٧.٢٨%) ، الا ان الموازنة العامة شهدت عجز بلغ نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (١.٩٦%، نتيجة زيادة الانفاق العامة لتحسين الحالة الاجتماعية وزيادة رواتب الموظفين، اما الاعوام ٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦) فقد شهدت انخفاض نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة وزيادة عجز الموازنة العامة، إذ بلغت نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة (٩٢.١١% و ٧٧.٢% و ٨١.٣٦%) على التوالي، في حين بلغت نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٢.٥٦% و ٢.٠٣% و ٦.٤٣%) يعزى ذلك الى الازمة المزدوجة التي شهدها الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض اسعار النفط والحرب على الارهاب التي تسببت بزيادة النفقات العسكرية وبالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة. وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ارتفعت نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة فبلغت (٨٤.١٤% و ٨٩.٧٣% على التوالي، اما الموازنة العامة فقد شهدت فائض بلغ نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٠.٨٣% - ٩.٥٦% على التوالي نتيجة تحسن الوضع الامني وزيادة الايرادات النفطية، عام ٢٠١٩ فقد بلغت نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة (٩٢.٢٤) الا ان الموازنة العامة شهدت عجز بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (١.٥%) نتيجة زيادة الانفاق العام وزيادة النفقات الاستثمارية لإعادة البنى التحتية التي دمرت بسبب الحرب على الارهاب. بينما في عام ٢٠٢٠ انخفضت نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة فبلغت (٨٦.١٥%)، وشهدت الموازنة العامة عجزاً كبيراً بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٦.٤٨%)، نتيجة انتشار

وباء كورونا الذي سبب ركود في الاقتصاد العالمي ومن ثم انخفاض الطلب على النفط.
ويوضح الشكل (٣) تطور العلاقة بين نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة وعجز الموازنة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠).

الشكل (٣)

العلاقة بين نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)

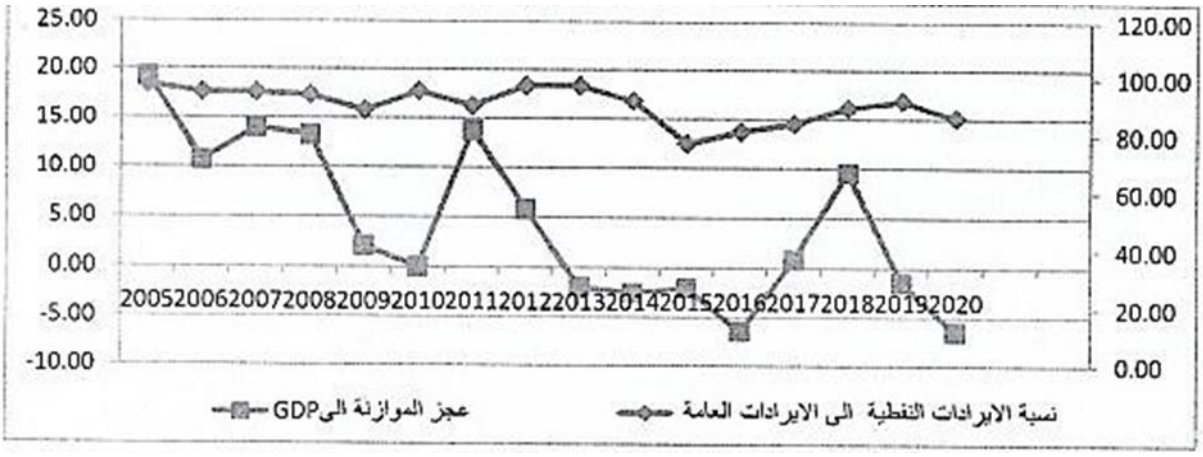

المصدر من اعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات بالجدول (٣)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- ان الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي ليست بالمستوى المطلوب وعرضة للصدمات الخارجية ، نتيجة ارتباط الاقتصاد بالإيرادات النفطية.
٢- انخفاض مساهمة الايرادات الضريبية في تغطية النفقات العامة، نتيجة ضعف النظام الضريبي والتهرب الضريبي وعدم وجود جهاز متطور ومتدرب لتحصيل الضرائب في العراق، وبالتالي حدوث تفاوت كبير في حجم الفجوة الضريبية مع كل ازمة اقتصادية محلية وعالمية.
٣- سجلت الموازنة العامة للاقتصاد العراقي خلال مدة البحث عجز مالي في الاعوام (٢٠١٣ ، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٩ ٢٠٢٠) الا انها لم تتجاوز الحدود الأمنه المسموح بها حسب النسب المحددة في معاهدة ماسترخت البالغة (٣) باستثناء عامي (٢٠١٦ ، ٢٠٢٠) ، إذ بلغت نسبة العجز (٦.٤٣% ، ٦.٤٨%) على التوالي اي انها تجاوزت حدود الامان المسموح بها.
٤- اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية لتحقيق الاستدامة المالية وتمويل عجز الموازنة، اذ بلغ متوسط نسبة الاهمية النسبية الى الايرادات العامة (٩٠.٧٧) خلال مدة البحث، واغفاله باقي القطاعات المنتجة مما جعله اقتصاد ريعي احادي الجانب.
٥- انخفاض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من (١٥١.٨٥) عام ٢٠٠٥ وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة الى (١٩.٨) عام ٢٠١٣ وهي اقل نسبة خلال مدة الدراسة.

التوصيات

١- ينبغي على الحكومة تبني خطط اقتصادية لتصحيح الاوضاع المالية والاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق من اجل تحقيق الاستدامة المالية والحد من العجوزات في الموازنة العامة وتنويع الإيرادات نوعا وحجما.

٢- لغرض تحقيق شروط الاستدامة المالية، يجب على الحكومة وضع استراتيجية تهدف لتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة وتنميتها، ولاسيما الضرائب من خلال تفعيل قانون الضرائب العام وتنظيمه فلابد أن تتوفر في الاقتصاد أوعية ضريبية حقيقية ناضجة، لكي تكون قادرة على توليد إيرادات ضريبه مستدامة ومستقرة لا تتأثر كثيراً بتذبذبات ايرادات النفط.

٣- ينبغي على الحكومة تقليل الاعتماد على الدين الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة، لكونه بالعملة الاجنبية مما يجعل الاقتصاد العراقى عرضة للازمات الخارجية، اضافة الى تراكم اعباءه، والتوجه نحو تطوير سوق الدين العام الداخلي في العراق كرافد رئيسي لتوفير التمويل اللازم لعجز الموازنة العامة والحد من اعباء الديون الخارجية.

٤- تصحيح هيكل الموازنة العامة في العراق من خلال تبني سياسة مالية فاعلة لتخفيض الانفاق الجاري عن طريق ترشيد الانفاق غير ضروري، كونه السبب الرئيس في زيادة الدين العام والعمل على زيادة حجم الانفاق الاستثماري للمشاريع الاقتصادية، لتسهم في إعادة بناء البنية التحتية اللازمة لتنويع الموارد والقطاعات الانتاجية والاستثمارية، التي ستعمل على تجنب الدين العام ليصل الاقتصاد العراقي الى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية والحد من عجز الموازنة العامة.

٥- ضرورة زيادة وتكثيف الدراسات والبحوث لموضوع الاستدامة المالية والأطلاع على تجارب الدول المتقدمة بهذا المجال، لأهميتها في تصحيح إجراءات السياسات المالية والاقتصادية للدولة ووضع الخطط والحلول المناسبة وتحديد مسارها المستقبلي.

المصادر

١- القران الكريم .
٢- ال طعمة، حيدر حسين والشمري، هاشم مرزوك ، (٢٠١٨) ، الاستدامة المالية واثارها في النمو الاقتصادي - دراسة حالة العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦، عدد خاص بالمؤتمر الدولي لجامعة جيهان في العلوم الادارية والمالية اربيل .
٣- Arnold, Roger A.,(2014), Economics, 11th Edition, South-Western 21-
Hyman, David N.,(1997),' Economics, 4th ed, Mic Graw - hill,Chicago
٤- ابراهيم هويده اسماعيل ، (٢٠٢٠) ، المحفظة الاستثمارية ودورها في تعزيز الاستدامة المالية (لبعض المؤسسات المالية في العراق) جامعة بغداد كلية الادارة واقتصاد، رسالة ماجستير.
٥- ابو شرار علي عبد الفتاح (٢٠٠٧) ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان
٦- البغدادي، مروة فتحي السيد (٢٠١٠)، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد القاهرة .
٧- الحاوري، محمد أحمد علي (٢٠١٥) ، تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع انتاج النفط، جامعة العلوم والتكنولوجيا، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (٤٤) دار المنظومة.
٨- خلافي، سليمان ، (٢٠١٥) تمويل عجز الموازنة بالضريبة من منظور إسلامي، رسالة ماجستير تخصص معاملات مالية معاصرة، كلية العلوم الاجتماعية قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي الجزائر
٩- الشباني، ميادة حسن ،رحيم (٢٠٢١) ، الاستدامة المالية واثرها في الاداء الاقتصادي العراق والجزائر حالة دراسية) اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة القادسية
١٠- شلبي، خطار، (١٩٧٩)، العلوم المالية - الموازنة، ط٤، دار المنشورات الحقوقية لبنان.
١١- عبد الرحيم عبد الرحمن محمد، (٢٠١٨) ، دليل مصطلحات الموازنة العامة للدولة ط ١ ، المكتبة العصرية، مصر.
١٢- فن، فتحي، استراتيجيات ادارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية دراسة حالة الجزائر والعربية السعودية والنروج، اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف ١- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير شعبة العلوم الاقتصادية.

١٣- الفهداوي، احمد عبد صالح عطية ، (٢٠٢٠) ، قياس وتحليل العجز التوأم واثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠١٨) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الفلوجة ، كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد.
١٤- قباجة، أحمد، (٢٠١٢)، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس رام الله فلسطين
١٥- قروف محمد كريم و العمراوي، سليم (٢٠٢٠) ، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد (٦) العدد (٢).
١٦- مجيد ، حسين شناوة ، (٢٠١٦)، العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي في بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوره كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة.
١٧- محمد شيماء فاضل وعزيز خليل اسماعيل (٢٠١٩)، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) باستخدام نموذج VRA ، مجلة تكريت للعلوم والاقتصاد، المجلد ١٥ العدد ٤٧ ج ٢
١٨- المعارك، محمد عبد العزيز و ،شفيق ،علي ، (٢٠٠٣) أصول وقواعد الموازنة العامة للدولة ط١، الناشر، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
١٩- الموسوي، واثق ،علي (٢٠١٥) الاستقرار الاقتصادي، الجزء ٢ الطبعة الاولى دار الايام للطباعة والنشر، عمان الاردن
٢٠- موعش محمد (٢٠٢٠) ، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية حالة تطبيقية لبعض الدول العربية صندوق النقد العربي.
٢١- الوصال كمال ،امين ،(٢٠١٦) الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان (أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة ابن رشد المصري، القاهرة، ط ١ الطبعة الاولى.